الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

[يرجى مطابقة النص الخطي مع النص الشفوي]

الدورة العادية الخامسة والأربعون للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي

”تعليمُ أفريقيٍّ يواكب القرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لزيادة الوصول إلى التعلّم الشامل والمستمر والجيّد والملائم في أفريقيا“

كلمة

السيد كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أكرا

١٨ تموز/يوليه ٢٠٢٤

A.25-00231 (A)

صاحب المعالي السيد محمد سالم ولد مرزوك، رئيس المجلس التنفيذي ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

معالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

معالي السيدة شيرلي أيوركور بوتشوي، وزيرة خارجية جمهورية غانا،

معالي الدكتورة مونيك نسانزاباغانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،

مفوضو الاتحاد الأفريقي ورؤساء أجهزته،

الضيوف الأكارم،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب الدورة العادية الخامسة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في موضوع التعليم ذي الأهمية.

وأود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لحكومة جمهورية غانا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

أصحاب السعادة والمندوبون الموقرون،

يجب علينا، إذا ما أردنا إنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣، أن نضع التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في صدارة جهودنا.

إن أفريقيا، للأسف، تواجه تحديات كبيرة، سببها الرئيسي هو قلة التمويل وكثرة المديونية.

فالحكومات تكافح للحصول على تمويل ميسّر طويل الأجل؛ ناهيك عن أن المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أخذا في التضاؤل. ثم إن محدودية نسب الضرائب عندنا إلى الناتج المحلي الإجمالي يزيد من تقييد عملية تعبئة الموارد المحلية.

ومما يفاقم هذه التحديات المالية ارتفاعُ تكاليف الغذاء والطاقة، وهو الوضع الذي تذكيه زيادة الظواهر الجوية القصوى التي لا يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي يقلص هامش المناورة المالي الذي يتيح

لبلداننا إمكانية العمل. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الاستفادة من فرص متكافئة على الصعيد العالمي تفتقر إلى المساواة، إذ تفوق تكاليف الاقتراض في أفريقيا عما هي عليه في ألمانيا بأكثر من ١٠ أضعاف وبنحو أربعة أضعاف تقريبا عما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

ولذلك يجب أن نستمر في الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي بحيث يفي بالغرض.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

رغم كل هذه العَقَبات، تتمتع أفريقيا بمساحة هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة، وبموارد طبيعية مرغوب فيها وموارد معدنية حيوية، وبإمكانات هائلة في مجال الطاقة المتجددة، وبنسبة عالية من سكانها من فئة الشباب، وبسوق كبيرة. غير أن 'الإمكانات' في حد ذاتها لا تؤدي إلى النمو ولا تحدُّ من التضخم. بل يجب أن نترجم هذه الإمكانات إلى أفعال، بدءا بإحداث تحوّل في أنظمتنا التعليمية.

فيجب دمج التعليم في سياستنا الصناعية؛ ويجب ألا نتردد في الأخذ بهذا النهج، لأن بلدانا أخرى تفعل ذلك للتخفيف من الصدمات الخارجية.

والأدلة على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، 'قانون خفض التضخم' في الولايات المتحدة، و'صُنع في الصين'، و'قانون الرقائق الأوروبي'.

وغني عن القول أيضا أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار يجب أن تكون في صميم خطتنا الإنمائية.

إنها الأساس لبناء مجتمعات قوية وتنافسية ومزدهرة وقادرة على الصمود.

وبدون العلوم والتكنولجيا والابتكار، سيتعذر علينا الافلات من فخ الدخل المتوسط، ولا يمكننا أيضا التطلع إلى مكانة في القرن الحادي والعشرين.

ولذلك، يجب أن نبذل جهودا مدروسة حتى نتمكن من تزويد الأرباع الثلاثة من شباب أفريقيا الذين لا يتمتعون بمهارات رقمية، وذلك لتمكينهم من المشاركة في القوة العاملة في المستقبل مشاركة مجدية.

---

[١] UNCTAD World of Debt calculations

وفي الواقع، بينما قد لا نكون قادرين على صرف مبلغ ٣٧٠ مليار دولار أمريكي الذي أنفقته الشركات الأمريكية أمازون، وألفابت، وآبل، وميتا، وماكروسوفت، ونفيديا، وتيسلا وحدها في مجال البحث والتطوير في عام ٢٠٢٣ من قبل، فإن الاستثمار المدروس في البحث والتطوير في أفريقيا، الذي يبلغ حاليا ٠,٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتنظيم دورات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أمران أساسيان لجني فوائد التقنيات الذكية والذكاء الاصطناعي.

وهذا الأمر في متناولنا.

إنه لا يتطلب سوى التحلي بالإرادة السياسية وتخصيص الموارد بصورة ذكية.

ستكون هناك مقايضات ولكن ما وجودنا هنا إلا لأجل ذلك.

فنحن مدعوون لاختيار المقاربات السديدة واتخاذ القرارات الصائبة.

ومدارسنا تحتاج إلى الربط بشبكة الانترنت.

وهو شرط لا غنى عنه إن أردنا ألا نترك المزيد من الناس يتخلفون عن الركب.

وذلك خيار لا يمكننا تحمل تبعاته.

فمستويات الربط الحالية التي تشمل ٤٠ في المائة من المدارس الابتدائية و٥٠ في المائة من المدارس الإعدادية، لن تكون كافيه.[٢]

وفي هذا السياق، يمكن للحلول الابتكارية مثل مبادرة 'جيغا'، إذا ما جرى توسيع نطاقها، أن تُحدث تحوّلا حقيقيا في سبيل ربط جميع المدارس بالإنترنت.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

غير أن تعزيز الابتكار وتحديث أنظمتنا التعليمية سيتطلب توظيف استثمارات كبيرة، والحكومات وحدها لا تستطيع تحمل ذلك.

---

[٢] UNESCO, 2024: Global Education Coalition Report - https://www.unesco.org/en/articles/how-global-education-coalition-contributing-transforming-education-africa

وعليه، يتعين علينا إيجاد الحوافز المناسبة التي تُغري القطاع الخاص بالمشاركة الفعالة في هذه الخطة المهمة المفضي إلى التحول.

فهذه مسألة منطقية من الناحية التجارية.

والواقع أن القطاع الخاص في أفريقيا لا يستطيع المنافسة على المستوى العالمي إلا بقوة عاملة تتمتع بالمهارات المناسبة.

ثم إن توسيع فرص الحصول على التكنولوجيا والتعليم والتدريب المهني هو مما يعود بالفائدة على القطاع الخاص ويكتسي أهمية أساسية للعمالة ولاستحداث فرص العمل.

إن تحرير الطاقات الكاملة التي تنطوي عليها الشراكات بين القطاعين العام والخاص يتيح وضعا يكسب فيه الجميع.

وفي الأخير، لا يمكننا أن نُغفل دور الآليات الإقليمية.

فنحن بحاجة إلى وفورات الحجم لتوليد الموارد المطلوبة.

ومن ثم، تتيح لنا التجمعات الإقليمية فرصا لتطوير القطاع الخاص، واستحداث المزيد من فرص العمل، وتعزيز التجارة والاستثمارات.

أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون،

إن توفير التمويل الكافي للتعليم أمر حتمي وحق من حقوق الإنسان في آن معًا.

ويجب أن يكون ما يجري حولنا دافعا لنا ليزيد من تصميمنا على تحري العدل والإنصاف.

ونحو مدينون أيضا للأجيال القادمة بأن نظل متمسكين بحزم بالدعوة إلى إيجاد هيكل مالي عالمي أفضل.

وفي الأسبوع المقبل، سيجتمع في أديس أبابا وزراء المالية وأصحاب المصلحة الآخرون من جميع أنحاء العالم في أول اجتماع تحضيري من مجموع أربعة اجتماعات تحضيرية تحسبا للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في إسبانيا في عام ٢٠٢٥.

ومن المقرر أن يفضي هذا الاجتماع إلى توافق آراء جديد من أجل حوكمة اقتصادية ومالية عالمية.

وقد يكون لأفريقيا الرهان الأعلى في هذا السياق.

وثمة فرصة متاحة لنا لإسماع صوتنا.

لذا، فنحن نعوّل على مشاركتكم الفعالة.

فكم نحن بحاجة إلى موقف وصوت أفريقي موحد.

وتظل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ملتزمة بالعمل معكم عن كثب.

أشكركم على حسن إصغائكم.